

رأي "م.أ.ت.س.ب." رقم 01-13
المؤرخ في 26 شعبان 1434 الموافق ل (05 يوليوز 2013)
المتعلق "بمشروع المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية 2013-2015"

المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري؛

بناء على الدستور، خصوصا ديباجته والفصول 28، 159 و165؛

بناء على الظهير الشريف رقم 1-02-212 الصادر في 27 من جمادى الآخرة 1423 (31 غشت 2002) القاضي بإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري كما تم تسميته وتغييره، خصوصا المادة 3 (الفقرة 3)؛

بناء على القانون رقم 77.03 المتعلق بالاتصال السمعي البصري، الصادر الأمر بتنفيذه بالظهير الشريف رقم 257-04-1 بتاريخ 25 من ذي القعدة 1425 (7 يناير 2005)، خصوصا الفقرة الأخيرة من ديباجته والمواد 5، 6، 24، 25 و62؛

وبناء على رسالة رئيس الحكومة المؤرخة في 3 يونيو 2013، والتي تم بموجبها طلب إبداء الرأي بخصوص "مشروع المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية 2013-2015"؛

وبعد المداولة

يعبر عن رأيه في شقين: الأول حول "اللجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزيوني التناظري إلى البث الرقمي الأرضي" والثاني حول مسلسل الانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية؛

أولاً: "اللجنة الوطنية للانتقال من البث التلفزيوني التناظري إلى البث الرقمي الأرضي":

يتضمن مشروع المخطط الوطني للتلفزة الرقمية الأرضية بما فيه مشروع المرسوم المرفق به، إحداث "لجنة وطنية للانتقال من البث التلفزيوني التناظري إلى البث الرقمي الأرضي". في هذا الصدد، يرى المجلس الأعلى أن التصور المؤطر لهذه اللجنة بما في ذلك عضوية الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بها، يقتضي ملاءمته مع طبيعتها كهيئة دستورية مستقلة.

بالنسبة للمهام، أسند المشروع للجنة صلاحيات واسعة، نذكر منها على سبيل المثال، مهمة "تعديل وملاءمة الإطار القانوني والتنظيمي". وعليه، يرى المجلس الأعلى مراجعة حدود وطبيعة هذه المهام من خلال إعطاء اللجنة مهمة اقتراحية، على أن تبقى لكل جهة صلاحية أجراءً وتفعيل التدابير المتفق بشأنها طبقاً للدستور والقوانين الجاري بها العمل.

من جهة أخرى، يعتبر المجلس الأعلى أن اللجنة هي الإطار الملائم لبلورة ووضع الصيغة النهائية لمشروع المخطط برمته، والذي عليه أن يتضمن مجموعة من التوصيات والمقترحات الموجهة للمؤسسات المعنية حسب الاختصاصات المخولة لكل منها، حتى يشكل هذا المخطط مشروعاً متكاملًا يغطي على حد سواء فترتي الانتقال إلى البث الرقمي الأرضي وما بعده.

بناء على ما سبق، يرى المجلس الأعلى اعتبار مشروع المرسوم المشار إليه أعلاه، مدخلاً مؤسساً للمخطط الوطني من خلال ضمان طابع الشمولية والتنوع والتمثيل النوعي لمكونات اللجنة، مع تدقيق مهامها ومساطر اشتغالها وتمتعها بالمقومات الضرورية الكفيلة بتمكين بلادنا من كسب رهان الانتقال الكلي إلى التلفزة الرقمية الأرضية.

ثانياً : مسلسل الانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية:

اعتباراً للاتفاق المنبثق عن المؤتمر الإقليمي للاتحاد الدولي للاتصالات المنعقد بجنيف من 15 ماي إلى 16 يونيو 2006، والخاص بتخطيط ترددات البث الإذاعي والتلفزيوني الرقمي الأرضي والذي التزمت بموجبه الدول الأعضاء ومن ضمنها المغرب، بالانتقال إلى نظام البث التلفزيوني الرقمي الأرضي في النطاق الترددي (UHF) في أجل أقصاه 17 يونيو 2015 ، وفي النطاق الترددي (VHF) في أجل أقصاه 17 يونيو 2020؛

استحضاراً لتراكمات الحياة العليا للاتصال السمعي البصري في هذا الملف منذ سنة 2006 سواء ضمن أشغال اللجنة التقنية المشتركة بين الوزارات المعنية والمعهدين العموميين والوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات أو في إطار عملية تخطيط الترددات في المؤتمر السالف الذكر أو من خلال أشغالها الداخلية ومهامها التقنية؛

ووعياً بالطابع الوطني لهذا الانتقال الذي يسائل "السيادة السمعية البصرية" لبلادنا، في سياق علاقاتها الجهوية والإقليمية والدولية؛

فإن المجلس الأعلى يؤكد على ضرورة التمييز الجوهرى بين:

البعء الأول: المتعلق باستكمال التغطية الترابية للبث الرقمية الأرضى للشركات الوطنية للاتصال السمعى البصرى العمومى وتوفير التجهيزات الضرورية للاستقبال التلفزى الرقمية الأرضى وكل العمليات المتعلقة بالحملات التحسيسية؛

البعء الثانى: المبني على رؤية استراتيجية تجمع بين الوضعية الراهنة للقطاع السمعى البصرى والإمكانات المتاحة لتطوره اقتصاديا وملاءمته تقنيا من جهة، واستجابته للتحديات والرهانات السيادية، القانونية، الاجتماعية والثقافية من جهة ثانية. وهو ما يستدعى، حسب تقدير المجلس الأعلى، مراعاة الرهانات التالية:

1- الرهان الاقتصادى:

إن الانتقال إلى التلفزة الرقمية الأرضية يجب أن يحقق على المدين القصير والمتوسط نموذجاً اقتصادياً ناجحاً، مما يتطلب على الخصوص، استحضار ما يلي:

- الوضعية الراهنة للبث الرقمية الأرضى العمومى من خلال نسبة التغطية الجغرافية ونسبة الولوج والتكلفة المالية ونسبة المشاهدة فى علاقتها بموضوع التنوع والجهوية الموسعة والمجرة الفضائية؛
- الوضعية الراهنة لهيكله وتنظيم وتمويل الإعلام العمومى خاصة ما يتعلق بالتكاملية بين الشركات الوطنية للاتصال السمعى البصرى العمومى، البث التماثل لشركة "ميدى 1سات"، العقد البرنامج، الرسم من أجل النهوض بالفضاء السمعى البصرى الوطنى "TPPAN" وسوق الإشهار؛
- ضرورة تأطير نشاط البث الإذاعى والتلفزى بشكل يضمن مقومات المنافسة الشريفة للنهوض بالقطاع السمعى البصرى.

2- الرهان القانونى:

يتعلق هذا الرهان بشكل خاص بمرحلة ما بعد 17 يونيو 2015، وما سينبثق عنها من آثار متباينة. وبالتالى، فإن هذا الانتقال يثير انشغالات كبرى حول مواكبته تشريعياً، خصوصاً فى غياب استراتيجية وطنية رقمية ذات الصلة وإطار قانونى ضابط لهذا الفضاء، مما يستدعى التعجيل بمراجعة المنظومة القانونية الحالية المؤطرة للاتصال السمعى البصرى، حتى يتأتى للهيئة العليا القيام بمهامها على مستوى تقنين وضبط النتائج المترتبة عن هذا الانتقال.

فى نفس الوقت، يمكن اعتماد حلول تنظيمية أو/و تعاقدية ذات طبيعة انتقالية، فى انتظار مراجعة المنظومة التشريعية الحالية بإكراهاتها المسطرية والزمنية.

3- رهانات العرض السمعي البصري الرقمي الأرضي:

ارتباطا بعلاقة المشروع بتحسين "السيادة السمعية البصرية الوطنية"، يرى المجلس الأعلى أن إحدى المنطلقات الأساسية لإنجاح هذا الانتقال، تتمثل في استكمال توسيع البث على مختلف أرجاء التراب الوطني وفق مقارنة تستحضر المعطيات السكانية والجغرافية والاقتصادية، بالموازاة مع تسريع وتيرة تأهيل وتجويد العرض الرقمي الأرضي العمومي، بما يخدم مقومات الخدمة العمومية ويدعم الجودة، استجابة لتطلعات وانتظارات المواطنين والمواطنات، وتكريسا لحرية استقبال البرامج السمعية البصرية والولوج إلى الخدمات المقدمة.

ويفرض هذا الانتقال الاتجاه نحو توسيع وتنويع العرض السمعي البصري الوطني بمنح تراخيص تلفزيونية جديدة تتميز بالجاذبية والجودة والقرب مع ضمان تنوع وتكامل العرض التلفزيوني، بهدف دعم الولوج إلى الدعامات الرقمية، مع الأخذ بعين الاعتبار خاصيات وإكراهات السوق السمعية البصرية المغربية، خصوصا على مستوى الإشهار والإنتاج السمعي البصري والموارد البشرية والتمويل العمومي.

إن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري يبقى معبأ للإسهام في إنجاح هذا الانتقال كالتزام استراتيجي للمملكة المغربية، وذلك بهدف تطوير القطاع السمعي البصري الوطني وخاصة عبر توفير عرض سمعي بصري، ذي محتوى مستقطب، قادر على مواجهة المنافسة الأجنبية، حتى يشكل رافعة فعلية للتنمية المجتمعية ولتكريس الاختيار الديمقراطي.

تم تداول هذا القرار من طرف المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري خلال جلسته المنعقدة بتاريخ 26 شعبان 1434 الموافق لـ (05 يوليوز 2013) بمقر الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري بالرباط، بحضور السيدة أمينة لمربني الوهابي، رئيسة، والسيدتين والسادة رابحة زدكي، وفوزي صقلي، ومحمد عبد الرحيم، ومحمد أوجار، وبوشعيب أوعبي، وطالع السعود الأطلسي وخديجة الكور، أعضاء.

عن المجلس الأعلى للاتصال السمعي البصري،